لقد دارت عجلة البناء بوتيرة عالية ،ولن تتوقف بإذن الله

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
الأربعاء 28 اكتوبر 2009 م - العدد (14629) السنة الحادية و الأربعون

المشاريع الاستثمارية في محافظة تعز من يونيو 1992م - أغسطس 2009م بلغت أكثر من (456) مشروعاً بكلفة (73.406.411.000)ريال

تعز / حلمي محفوظ:

تحدث الأخ محمد صالح العيسائي مدير فرع الهيئة العامة للاستثمار بتعز في لقاء صحفي عن الفرص الاستثمارية التي تحظي بها محافظة تعز في مختلف المجالات الصناعية والخدمية والزراعية ودعوته الصادقة للمستثمرين والأشقاء العرب والمسلمين والأجانب إلى استغلال الفرص الكبيرة والمتميزة التي يوفرها الاستثمار في بلادنا.

وهو اليوم يتحدث عن المشاريع الاستثمارية المرخص عن فرع الهيئة والنجاحات الكبيرة التي تحققت لهذه المشاريع في ظل رعاية القانون الذي كفل للمستثمرين مزايا الضمانات والإعفاءات والتسهيلات مستعرضا نماذج حية للنجاحات التي تحققت لهذه المشاريع في عام 1992م إلى 2009م فإلى ماجاء في اللقاء :-

تتميز محافظة تعز بطابعها الجبلي الساحلي وبمناخ معتدل طوال العام ما جعلها تحظى بمقومات استثمارية ممتازة في مختلف القطاعات حيث تزود كل محافظات الجمهورية اليمنية بمنتجاتها الصناعية، كما تحتل مركزا متقدما في التصدير إلى الخارج، إضافة إلى أن المحافظة تتمتع بكثافة سكانية مرتفعة ونسبة كبيرة من المؤهلين والمثقفين الذين يعملون من أجل تطوير المحافظة اقتصاديا واجتماعيا، ما أظهرها بهذا المركز المرموق، وكما تحدثنا في مقابلة سابقة عن الفرص الاستثمارية العديدة سواء أكان في الجانب الصناعي أو السياحي أو الخدمي أو الزراعي في مجالات مختلفة في الصناعات الاستخراجية أو الصناعات التحويلية، وكذا في الجانب السياحي، فلدى المحافظة العديد من الفرص مثل إقامة القرى السياحية والمنتجعات على الشريط الساحلي من وادي الملك حتى باب المندب أو الفندقي أو الحدائق الترفيهية أو المطاعم السياحية الخ.

إن نشاط الفرع في تعز منذ التأسيس شمل مشاريع متعددة وفي مختلف المجالات، وقد بلغت (456) مشروعا وبكلفة استثمارية قدرها (73,406,411,000) ريال (ثلاثة وسبعين مليارا وأربعمائة وستة ملايين وأربعمائة وأحد عشر ألف ريال فقط)، وتستوعب من العمالة (9061) عاملا وعاملة.

قانون الاستثمار اليمني كيف ترونه ؟

- بصراحة قانون الاستثمار في بلادنا ومن دون أدنى شك يعد من القوانين الرائدة والمشجعة للاستثمار على مستوى وطننا العربي والقرن الأفريقي ولا أبالغ إن قلت إن قانون الاستثمار اليمني يرقى إلى مستوى القوانين في الدول المتقدمة لما منح المستثمر من ضمانات وحوافز تشجيعية تتمثل في عدم وجود أي تمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب وحرية تحويل العملة الصعبة، عدم وجود سعر ثابت لبيع المنتجات، حرية الملكية للمستثمر الأجنبي 100٪ استكمال تسجيل الاستثمارات في فترة وجيزة أقصاها (15) يوما.

هذا بالإضافة إلى ملكية العقار للمشاريع الاستثمارية، حرية توظيف العمالة الأجنبية ، الأولوية في الحصول على القروض البنكية كما يمنح المشاريع الاستثمارية إعفاءات من ضرائب الأرباح لسبع سنوات وتمتد إلى 15 عاماواعفاء الموجودات الثابتة أي أصول المشروع الثابتة (100 ٪) من الضرائب والرسوم الجمركية، كما تعفى المواد الداخلة في الإنتاج بنسبة (50 ٪) من الرسوم الجمركية، أما الزراعية والثروة السمكية فتعفىبنسبة (100 ٪).

مستوى الاستثمار في محافظة تعز ومؤشراته المستقبلية؟

- الاستثمار في محافظة تعز كما ذكرنا من المؤشرات الرقمية السابقة يسير بخط تصاعدي من فترة إلى أخرى حيث يمثل نسبة التنفيذ للمشاريع الممنوحة (70 ٪) وكذلك المشاريع وتنفيذها ولدينا تطلعات مستقبلية لتنفيذ أكبر قدر من المشاريع في ضوء المستجدات الجديدة المتمثلة في النافذة الواحدة وكذا المنطقة الصناعية التي أقرها مؤتمر المحافظة أن هذه الخطى الثابتة والمتطورة من عام لأخر تحققت في ظل الأمن والاستقرار االلذين تنعم بهما تنعم محافظتنا بتوجيهات ومتابعة الأخ محافظ المحافظة الأستاذ حمود خالد الصوفي وبرعاية بأني نهضة اليمن الذي يولي القطاع الاستثماري جل اهتمامه ورعايته فخامة الأخ / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله.

كيف تتم عملية الترويج السياحي والمتابعة ؟

- في الحقيقة فرع الهيئة العامة للاستثمار ومكتب السياحة بالمحافظة يقومان بدور كبير في هذا الجانب حيث قام مكتب السياحة بوضع خارطة للمنشآت السياحية المقامة والمطلوب إقامتها على مستوى المحافظة والمديريات مع تحديد الأماكن بالخرائط وسلم لنا نسخة منها ، بدورنا عملنا على الترويج لها كما أرسلنا صورة للهيئة العامة للاستثمار والترويج السياحي ونبذل معاً مجهوداً كبيراً بهذا الشأن ونحن من جانبنا نقوم بعرض هذه الفرص على المستثمرين الراغبين بالاستثمار في هذا القطاع السياحي.

كما نقوم بمتابعة المشاريع المسجلة في هذا القطاع الهام ونسبة الإنجاز جيدة.

كما تم أنجاز فرع الهيئة العامة للاستثمار في الوقت الحالي البروشور الترويجي لفرص الاستثمار المتاحة في المحافظة والذي سيتم طباعته وإنزاله لجمهور المستثمرين ليتزامن مع احتفالات شعبنا بأعياده الوطنية العظيمة.

(14 أكتوبر) تسلط الضوء على التعاون الفني الألماني في مشروع تطوير القطاع الخاص (G.T. Z)

المنسق فيصل النظيف ..

المشروع يعمل على تحسين مناخ الاستثمار وتطوير خدمات الأعمال وعملية التمويل الأصغر للمشاريع الصغيرة

أهم أهداف المشروع جعل محافظة عدن مثلى وإيجاد (14) ألف فرصة عمل حتى عام 2015م

يتجسد التعاون الفني بين اليمن و ألمانيا من خلال جوانب متعددة منها مشروع تطوير القطاع الخاص(G.T. Z) في تحسين مناخ الاستثمار وتطوير خدمات الأعمال وتحسين عملية التمويل الأصغر للمشاريع الصغيرة في محافظات صنعاء وعدن والمكلا وتعز.

حول هذا التعاون وما حققه المشروع من فعاليات وأنشطة وكذا مكونات المشروع كان لنا لقاء مع منسق مشروع تطوير القطاع الخاص (G.T. Z) بعدن فيصل النظيف الذي قال:

لقاء/صالح عكبور

بداية المشروع

بدأ المشروع في عام 2007م ويستمر حتى العام القادم 2010م ويعمل المشروع على تحسين مناخ الاستثمار وتطوير خدمات الأعمال وتحسين عملية التمويل الأصغر للمشاريع الصغيرة في محافظة صنعاء على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي محافظتي عدن وتعزوكذا المكلا.

مكونات المشروع

يعمل المشروع في عدد من المكونات ومنها المكون الأول والذي يعد الشريك الرئيسي فيه الهيئة العامة للاستثمار بغرض تحسين المناخ الاستثماري أما تطوير خدمات الأعمال فالشريك الرئيسي فيه الصندوق الاجتماعي للتنمية ممثلاً بوكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر أما الميكروفانيست (التمويل الأصغر) فالشريك هو البنك المركزي اليمني وهناك شركاء آخرون مثل مكتب وزارة الصناعة والتجارة والغرفة التجارية والمجلس المحلي ممثلاً بإدارة التنمية الاقتصادية المحلية بالمحافظة

أكثر من نشاط

كان هناك أكثر من نشاط مع هؤلاء الشركاء تجسد في تنفيذ أنشطة وفعاليات مع الهيئة العامة للاستثمار تمثلت في مجال المسوحات والتدريب وبناء القدرات وقمنا أيضاً بتمويل دراسة حول معوقات المشاريع الاستثمارية في محافظة عدن وتم النزول الميداني للمشاريع المتعثرة وتحديد العوائق التي تواجه هذه المشاريع وبعد ذلك تم التواصل مع الجهات المعنية لإيجاد حلول لهذه العوائق وعكسها في دراسة متكاملة أعدها الدكتور محمد حسن حلبوب في جامعة عدن حيث تم عقد ورشة عمل لعرض نتائج هذه الورشة ومناقشة الحلول التي تم اقتراحها مع التوصيات.

وكان هناك أنشطة أخرى في التدريب في أكثر من مجال بالإضافة إلى إنشاء وحدة ترويج في الهيئة العامة للاستثمار وقد تم استقدام خبير دولي لتحديد المهام التي يمكن أن تقوم بها وحدة الترويج لفرع الهيئة وكان معنا أنشطة مشتركة مع إدارة التنمية الاستثمارية المحلية

فيصل النظيف

بالمحافظة منها التدريب والقيام بورش عمل تتعلق بالتخفيف من البطالة حيث كان الهدف جعل محافظة عدن مثلى وإيجاد(14) ألف فرصة عمل حتى عام2015م وقمنا بتمويل لإعداد دراسة عن مخازن للتصدير والاستيراد بالمكلا حيث قام بإعداد هذه الدراسة خبير محلي لتقييم وضعية المخازن الحالية للتصدير والاستيراد للقطاعين العام والخاص وهي دراسة بعنوان تقييم التسهيلات المخزنية والمستودعية للمصدرين والموردين المحليين.

أنشطة مع الصناعة

وهناك أنشطة قمنا بها مع مكتب وزارة الصناعة والتجارة منها ورش عمل وأيضاً إنشاء قاعدة بيانات للقطاع الصناعي بالمحافظة يستفيد منها متخذو القرار بهدف تحسين البيئة الصناعية وهناك ورش قيد تسهيل الإجراءات للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة.وهذه الورش تم متابعة توصياتها حيث جرى تشكيل لجنة من الجهات التي تصدر التراخيص و عقد اجتماعات متعددة حيث تم التوصل إلى مقترحات معينة وعقد اجتماع مع مدراء العموم تحت رعاية الوكيل المساعد أحمد الضلاعي.

اقتراحات اللجنة

وبخصوص ما توصلت إليه اللجنة من مقترحات هو اختيار البديل المناسب بغرض تسهيل الإجراءات للمنشآت وبحسب تقدير مكتب وزارة الصناعة والتجارة فإن عدد تسجيل المنشآت قد زاد على ما كان عليه في السابق وهذا يعد مؤشرا إيجابياً بالإضافة إلى ذلك قمنا بإحضار خبير محلي لإنشاء قاعدة بيانات يتم عن طريقها إدخال البيانات الخاصة بالقطاع الصناعي وقمنا بالتعاقد مع خبير آخر لتشكيل فريق يقوم بعملية النزول للمنشآت الصناعية لجمع البيانات حول المنشآت الصناعية وإدخالها في قاعدة البيانات التي تم إنشاؤها وبالتالي سيكون من السهل الحصول على معلومات نشاط القطاع الصناعي بالمحافظة.

عملية التشبيك

ويقوم المشروع الآن بعملية تشبيك بين كل من الهيئة العامة للاستثمار والمنطقة الحرة والغرفة التجارية حيث يجري الآن تصميم موقع الكتروني خاص بالمحافظة والمناخ الاستثماري والتسهيلات وبجمع كل البيانات والمعلومات المتناثرة بين كل هذه الجهات في موقع الكتروني واحد بحيث يمكن لأي مستثمر أجنبي أو محلي الدخول إلى الموقع ومعرفة كافة التفاصيل عن الاستثمار والتسهيلات المقدمة والقوانين والإجراءات بصدد إقامة المشاريع بالمنطقة الحرة أو المحافظة بشكل عام وستكون الغرفة التجارية هي الواجهة التي عن طريقها يتم تحديث البيانات سواء من الهيئة العامة للاستثمار أو المنطقة الحرة..واعتقد أني عن طريق هذا الموقع والذي يقوم بالتصميم له خبير أجنبي سيكون له دور كبير في التعريف بكافة الإجراءات والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين،وهناك أنشطة أخرى قادمة سوف يتم تنفيذها في الفترة القادمة حتى نهاية المشروع.

الحوار وسيلة حضارية في تعزيز النهج الديمقراطي

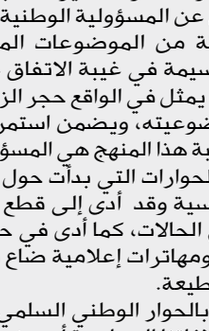

سعيد محمد سالمين

تزداد ضرورة الحوار في حياتنا السياسية يوماً بعد يوم،وأن الحاجة إلى إرساء منهجه على قواعد وأصول يلتزم بها الأطراف المعنية جميعاً حاجة أساسية تشتد هي الأخرى.

إننا نؤمن بأن القضايا الوطنية التي تنتظر أن يتناول هذا الحوار قضايا حيوية ومصيرية تتصل مباشرة بتأمين مصلحة الوطن اليمني في غده القريب ومستقبله البعيد،وقد سبق لرئيس الجمهورية،فخامة الرئيس علي عبدالله صالح - حفظه الله ورعاه- أن وجه دعوة للحوار الوطني في أكثر من مناسبة إلى جميع أحزاب المعارضة وبخاصة أحزاب اللقاء المشترك ومنظمات المجتمع المدني للوقوف أمام التحديات الخطيرة والصعبة التي تواجه الوطن والمشاركة في معالجتها والتغلب عليها.

إن اليمن تعيش مرحلة من تاريخها عامرة بالحركة وبا الحياة،وبالمشاكل والعقبات أيضا والأزمات بين السلطة والمعارضة وبالغة التأثير على مصيرها وعلى مستقبل أبنائها.أنه مصلحة الوطن والمواطن .

والوعي التام بالثوابت الوطنية وفرض النظام واحترام قواعد وأصول وسيادة،ومحاربة الفساد بكل أشكاله وأنواعه،وآليات العمل في التصدي من أجل ضمان تحقيق وتنفيذ خطط التنمية الشاملة بوتائر عالية في البلاد،ونشر العدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية يجب أن يكون دائماً محل عناية واهتمام شديدين بين السلطة والمعارضة.

إن بعض أطراف المعارضة يتصورون أ ن الحوار مدخل إلى مزيد من الخلافات ولا يتذرعون بالصبر طوال النفس ويؤثرون لذلك أن يحافظوا على ما بقي من الود،وما بقي من مظاهر التعاون والمصالح الضيقة إن هؤلاء يفضلون استمرار إغلاق أبواب الحوار وهذا موقف غير صائب في اعتقادي، بل نوع من التنصل عن المسؤولية الوطنية.

إن إدارة الحوار حول جملة من الموضوعات المهمة ينطوي فعلاً على محاذير جسيمة في غيبة الاتفاق على منهج موضوعي للحوار لأنه.. يمثل في الواقع حجر الزاوية بالنسبة للحوار، ويؤمن موضوعيته، ويضمن استمراره، ويضبط أصول ممارسته، وغيبة هذا المنهج هي المسؤولية – في تقديري – عن تدهور الحوارات التي بدأت حول عدد من القضايا الوطنية والسياسية وقد أدى إلى قطع تلك الحوارات وإنهائها في معظم الحالات، كما أدى في حالات أخرى إلى تحوله لمساجلات ومهاترات إعلامية ضاع فيها الود وحلت محله الجفوة والقطيعة.

خلاصة القول : إن تمسكنا بالحوار الوطني السلمي في معالجة وتسوية قضايانا وخلافاتنا السياسية أمر ضروري ينبغي لنا عدم التهرب منه، وأن نلتزم في إدارته وممارسته منهج الموضوعية واتساع الصدر للاختلاف في أمور – هي بطبيعتها وحيويتها – ميدان طبيعي للاختلاف وبخاصة في ظل النهج الديمقراطي التعددي الذي تنتهجه بلادنا منذ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م.

ولا أظن أن هناك أفضل وأرقى وسيلة في معالجة قضايانا الوطنية من وسيلة الحوار الوطني الذي يقودنا إلى بر الأمان، ويجنبنا ما لا يحمد عقباه.